والصورة
وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره اولا يكون فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل صرح به في مغني اللبيب
ونظيره قولهم اتفعل هذا ام لا اي اصله ام لا تفعل قلنا
المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف المعطوف وما له
من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف هاهنا جزؤه اذ نفي فلا يرد
شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر
وزججن الحواجب والعيونا وقال الاخر علفتها تبنا وماء باردا
وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو
المعطوف بدون المتعلق **قوله** وكل واحد منهما اما سالم او
غير سالم **اقول** قال البهشتي في ترجمة تعالى بل ان يقول لو قال
كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل منهما اما مجرد او مزيد
فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متفرع
على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله فزيادة الشيء
على الاصل فرع على وجود الاصل وفيه نظر فتامل **قاله** والامثلة
نحو وعد واكرم اوعد اه **اقول** وهكذا قول السكاكي وهي
المضمرات الاعلام المبهمات اه ولا بد من الواو الى بقية ولهذا
اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام والمبهمات
وصاحب اللبيب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وثم قال
افعال القلوب حسبت وظننت الخ لانهم صرحوا فيما كان المبتداء
متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا كقولك زيد ان يدبر
واقوى

عبارة اولا
تنبيه عطف
مطلب في ... فيه ... حروف العاطفة

ما حكمه صح
الحصر واقوى لا عدا لها غايته بان هذا القسم ان يجوز ترك
العاطف البتة لان المبتداء في تقدير الكل والكل الى احدى
يدل كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحوهما عالم وجاهل
لا بد فيه من الواو لان المبتداء مفكوك في التقدير اي احدهما
عالم والاخر جاهل وقال الشريف في حاشيته عليه مراده تصوير
الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم عالم
او جاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف
ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة
خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء
وقوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا تعدد المبتداء
حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص
لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة يخالف الحصر
الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى مع ان خالة جوزه
ابو علي ليس على ما ينبغي على انه قد صرح في تعليقاته على التلويح
بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان
ضمير المبتدا الذي هو في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع
من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد
قلت مز هذا فانهم اعتبروا للتعدد صورة للمتحد حكما والفرق بالواو
وعدمه لا يجدي نفعا لدلالة الواو على تاكد الاخرى وهو الجمعية
وفي حاشيته لشرح العضد حيث قال وفي مجيء الصفات هكذا اسرودة
اشعار باستقلال كل منها بعلته الخبر اعني قوله وفي مجيء الخبر في الحصر وما قاله المحقق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)